

التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في الكويت لعام 2013

ملخص تنفيذي

ينص الدستور على الحرية الدينية، غير أن القوانين والسياسات الأخرى تضع قيوداً على الحرية الدينية، وفي الممارسة العملية قامت الحكومة بإنفاذ هذه القيود. مع أن الدستور يضمن حرية ممارسة الشعائر الدينية، لكنه ينص على أن هذه الممارسة يجب أن تكون وفقاً للعادات المرعية وألا تتعارض مع النظام العام أو الآداب العامة؛ كما أنه يجعل الإسلام دين الدولة ويعتبر الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع. شهدت بعض الأقليات الدينية التمييز نتيجة لسياسة الحكومة. وغالبا ما افتقرت الفئات المعترف بها رسمياً لمجال العبادة الكافي، وواجهت صعوبة في تأمين الأراضي للمرافق الجديدة؛ وقد ضغطت السلطات البلدية وغيرها من السلطات على بعض الجماعات غير المعترف بها لإخلاء المساحات غير المرخصة حيث قاموا بممارسة عقيدتهم فيها. وأدانت المحاكم وأرسلت إلى السجن بعض الأفراد لتشويه سمعة الدين.

كما أفادت تقارير عن انتهاكات مجتمعية أو تمييز على أساس الانتماء الديني أو المعتقد أو الممارسة الدينية. وفي حين أن معظم المواطنين والمقيمين من غير المواطنين احترمو حقوق الأفراد في حرية العبادة، سعى عدد أصغر إنما أكثر تشدداً للحد من هذا الحق، ولا سيما بالنسبة للمسلمين غير السنة. وقد فاقمت الصراعات الإقليمية إضافة إلى المكونات الطائفية، وخصوصاً في سوريا، التوترات بين السنة والشيعة. وذكر أصحاب ومدبرو الأماكن العامة التي تستخدمها الجماعات غير المسجلة لممارسة الشعائر الدينية تعرضهم للضغوط كي يتوقفوا عن السماح بالتجمعات غير المرخصة.

وقد طلب السفير الأمريكي ومسؤولون آخرون في السفارة من الحكومة تخصيص مرافق عبادة كافية للجماعات الدينية التي تفتقر إلى مجال كافٍ. كما عملت السفارة أيضاً طوال العام مع ممثلي المجتمعات الرئيسية المسلمة وغير المسلمة، بما في ذلك تلك الطوائف والأديان التي لا تعترف بها الحكومة. ورشحت السفارة مهنين من الشباب للمشاركة في برامج التبادل المكرسة لزيادة التسامح الديني وعملت مع خريجي هذه التبادلات لتعزيز الحوار المحلي بين الأديان.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الأديان

تشير تقديرات حكومة الولايات المتحدة أن تعداد السكان يبلغ حوالي 2,7 مليون نسمة (تقديرات يوليو/تموز 2013). وبحسب الهيئة العامة للمعلومات المدنية، هناك 1,2 مليون مواطن و 2,6 مليون شخص من غير المواطنين. ولا يميز الإحصاء الوطني للسكان بين السنة والشيعة. تشير التقديرات المستمدة من سجلات التصويت ووثائق الأحوال الشخصية إلى أن حوالي 70 في المئة من المواطنين، بمن فيهم العائلة الحاكمة، يلتزمون بالمذهب السني. والغالبية من نسبة الـ 30 في المائة المتبقية من المواطنين هم من المسلمين الشيعة. هناك بضع مئات من المواطنين المسيحيين و عدد قليل من المواطنين البهائيين.

ويُقدر عدد السكان الشيعة غير المواطنين المقيمين في الكويت بحوالي 150 ألف شخص. وفي حين أن هناك كثافة سكانية مرتفعة نسبياً للسنة أو الشيعة في بعض المناطق، إلا أنه يوجد دمج ديني جيد في أغلب المناطق.

KUWAIT

وهناك ما يقرب من 600,000 من الهندوس وحوالي 450,000 من المسيحيين غير المواطنين. ومن بين غير المواطنين، هناك ما يقرب من 100,000 من البوذيين و 10,000 من السيخ و 400 من البهائيين.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني/السياسي

ينص الدستور على " الحرية المطلقة" للإعتقاد، لكن الأحكام الدستورية والقوانين والسياسات الأخرى تقيد الحرية الدينية. ويضمن الدستور حرية ممارسة الشعائر الدينية، ما دامت تلك الممارسة وفق العادات المرعية ولا تتعارض مع النظام العام أو الآداب العامة؛ كما أنه ينص على أن الإسلام هو دين الدولة ويعتبر الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.

يحظر القانون تجنيس غير المسلمين ولكن يسمح للمواطنين المسيحيين الذكور بنقل جنسيتهم إلى ذريتهم.

هناك قوانين ضد التجديف والردة والتشهير وتطبيقها الحكومية. ومع ذلك فإن الحكومة تدعم مالياً المسلمين السنة الذين يبشرون المقيمين الأجانب (بالإسلام).

ويقضي القانون بعقوبة السجن لكل من تثبت عليه تهمة تحقير أي دين، ويحظر التجريح بالإسلام أو المساس بالشخصيات الدينية الإسلامية أو اليهودية-المسيحية، بمن فيهم النبي محمد ويسوع المسيح [النبي عيسى]. يحظر القانون المطبوعات التي تعتبر الحكومة أنها يمكن أن تخلق الكراهية أو تنشر الشقاق بين السكان، أو تحرّض الأشخاص على ارتكاب الجرائم. ويجيز القانون أيضاً لأي مواطن رفع دعاوى جنائية ضد أي كاتب إذا اعتقد هذا المواطن أن الكاتب قام بالافتراء على أي دين أو على الأمير أو أذى الأخلاق العامة.

إن قانون الوحدة الوطنية الذي تمت المصادقة عليه في يناير/ كانون الثاني من قبل البرلمان يجرّم محتويات النشر والبيث التي يمكن أن تعتبر مسيئة لـ "الطوائف" أو الجماعات الدينية، بما في ذلك عبر وسائل الاعلام الاجتماعية. ويزيد القانون بشكل كبير العقوبات على المدانين بهذه الأفعال، ويسمح بغرامات تتراوح ما بين 10,000 دينار كويتي (35,500 دولار) إلى 200,000 دينار كويتي (709,000 دولار) مع عقوبة تصل إلى سبع سنوات في السجن.

وتفرض الحكومة تعليم الدين الإسلامي لجميع الطلاب والطالبات في المدارس العامة. كما تفرض أيضاً تعليم الدين الإسلامي في المدارس الخاصة التي يدرس فيها طالب مسلم واحد أو أكثر (بغض النظر عما إذا كان الطالب مواطناً أو غير ذلك). لا يشترط على الطلاب غير المسلمين حضور تلك الدروس، ولم ترد أية تقارير بخصوص تبعات عدم الحضور. وتعتمد كتب تعليم الدين الإسلامي المستخدمة في المدارس الثانوية، في معظمها، التفسير السنّي للإسلام. ويحظر القانون الدروس الدينية المنظمة لتعليم أديان أخرى غير الإسلام. وتُقدّم الدروس الدينية غير الرسمية في البيوت الخاصة وفي مرافق الكنائس دون تدخل الحكومة.

لا تسجل الحكومة ديانة الأشخاص على جوازات السفر أو وثائق الهوية الوطنية، باستثناء شهادات الميلاد والزواج والوفاة. ولا تميز الحكومة بين السنة والشيعية على شهادات الميلاد التي تصدرها للمسلمين.

KUWAIT

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية هي الجهة المسؤولة رسمياً عن الإشراف على الجماعات الدينية. وكانت إجراءات تسجيل وترخيص الجماعات الدينية مشابهة لتلك التي تنطبق على المنظمات غير الحكومية.

وتتولى اللجنة الإستشارية العليا التابعة للديوان الأميري (مكتب الأمير) مهمة استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية لإعداد المجتمع من أجل التطبيق الكامل للشريعة الإسلامية في جميع المجالات. وترفع اللجنة اقتراحات إلى أمير البلاد حول السبل التي تضمن توافق قوانين البلد مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع أنها لا تملك أي سلطة لفرض مثل هذه التغييرات.

تتولى المحاكم الدينية النظر في القضايا الخاضعة لقانون الأحوال الشخصية. وتسمح الحكومة للشريعة بتطبيق قوانينهم فيما يتعلق بالأحوال الشخصية وقوانين الأسرة على مستوى المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف. ومع أن الحكومة وافقت في عام 2003 على طلب شيعي بتأسيس محكمة نقض (تمائل المحكمة العليا) للإشراف على قضايا الأحوال الشخصية للشريعة لكن لم يتم تأسيس المحكمة حتى الآن، ويعود ذلك إلى حد كبير لعدم توفر التدريب المناسب للشريعة محلياً. ويتولى الوقف الشيعي المستقل إدارة الأوقاف الدينية الشيعية.

ويُحظر الأكل والشرب والتدخين في الأماكن العامة خلال شهر رمضان بين شروق الشمس وغروبها، حتى على غير المسلمين، مع عقوبة قصوى محددة تصل إلى 100 دينار كويتي (355 دولاراً) و/ أو السجن لشهر واحد. وتُحظر الممارسات الأخرى التي تعتبر متعارضة مع الشريعة الإسلامية، بما في ذلك الشعوذة والسحر الأسود.

ممارسات الحكومة

وردت تقارير عن وقوع حالات سجن واحتجاز. القيود الحكومية تؤثر في المقام الأول على المقيمين والمواطنين غير السنة. واستمرت السلطات البلدية في إحباط جهود بعض المجموعات الدينية المسجلة في الحصول على أرض لإقامة بيوت عبادة جديدة. وحكمت المحاكم على عدة أفراد بالسجن لارتكابهم مخالفات دينية.

في 10 يونيو/حزيران، أدانت المحكمة الابتدائية هدى العجمي بأربع تهم تتعلق بأمن الدولة، بما في ذلك التشويه العلني لسمعة المذهب والمعتقد الشيعي. وحكمت المحكمة على العجمي بالسجن لمدة 11 سنة.

في 28 أكتوبر/تشرين الأول، أيدت محكمة الاستئناف حكماً كان قد صدر عن محكمة أدنى في عام 2012 يقضي بإدانة حمد النقي، وهو مواطن شيعي، بسبب نشر تعليقات اعتبرت مهينة للإسلام ومشوهة لسمعة حكام الخليج السنة على حساب له في وسائل الإعلام الاجتماعية. وقد برأت محكمة الاستئناف النقي من واحدة من التهم الأصلية وهي التحريض على الطائفية، لكنها أكدت عقوبة السجن لمدة 10 سنوات الصادرة عن المحكمة الأدنى.

في 15 نوفمبر/تشرين الثاني، منعت السلطات البلدية قسراً عدداً من الخيام، بما في ذلك تلك التي تحتوي على تصاريح تصدرها الحكومة، أقامتها الطائفة الشيعية في ذكرى عاشوراء (يوم الحداد الذي يحييه الشيعة بمناسبة استشهاد الحسين)، الذي يحتفل به في 14 نوفمبر/تشرين الثاني. وقد احتج عدة مئات من الشيعة على

KUWAIT

الإجراء، وفرقت الشرطة مظاهرة باستخدام الغاز المسيل للدموع. وأدان مجلس الوزراء أعمال السلطات البلدية، وشكل وزير الدولة لشؤون البلدية لجنة للتحقيق في الحادث.

في 18 نوفمبر/تشرين الثاني، أدانت محكمة أدنى مصعب شمساه، وهو مواطن شيعي، لإهانتته الدين في 5 مايو/أيار في منشور له على وسائل الإعلام الاجتماعية. وحكمت المحكمة على شمساه بالسجن لمدة خمس سنوات.

وأفادت وسائل الاعلام بوقوع حوادث متعددة حيث تم اعتقال عدة أفراد لممارسة السحر الأسود والشعوذة أو حيازة مواد مستخدمة في تلك الممارسات، والتي تعتبر غير متسقة مع الشريعة الإسلامية.

في نوفمبر/تشرين الثاني، قامت وزارة الداخلية بترحيل رجل الدين الشيعي العراقي حسين فهيد بدعوى التشهير بشخصيات هامة في الإسلام السني خلال خطب ألقاها. وفي أكتوبر/تشرين الأول، دعا عضو مجلس النواب عبد الرحمن الجيران الحكومة لحظر بيع "الأصنام"، مشيراً تحديداً إلى تماثيل من عصور ما قبل الإسلام، والتي قال انها تتعارض مع الشريعة الإسلامية. وفي أكتوبر أيضاً، اعتبر العديد من البرلمانيين بعض مناسبات الهالوين المخطط لها في مراكز الأطفال المحلية ومحلات التسوق بأنها "غير إسلامية". ونتيجة لهذا الجدل، ألغت العديد من المحلات التجارية المناسبات.

كما أن الحكومة لم تسمح بتأسيس مؤسسات غير سنوية لتدريب رجال الدين. وكان على الشيعة الراغبين في العمل كأئمة السفر إلى الخارج لتلقي التدريب والتعليم (وكانوا يتوجهون بصفة رئيسية إلى العراق وإيران) نظراً لعدم وجود دورات دراسية في الفقه الشيعي في كلية الشريعة التابعة لجامعة الكويت، وهي المؤسسة الوحيدة في البلاد التي تقوم بتدريب الأئمة. وهذا أدى إلى نقص في عدد الأفراد المؤهلين لتولي شؤون محاكم الشيعة المكلفة بالإشراف على الأوضاع الشخصية والقضايا العائلية. لم يكن هناك أساتذة شيعة في كلية الشريعة في جامعة الكويت الإسلامية. وحظرت الحكومة على المبشرين غير المسلمين القيام بأعمال التبشير في أوساط المسلمين، إلا أنها سمحت لهم بخدمة الجماعات غير المسلمة.

كان هناك سبع كنائس معترف بها رسمياً هي: الكنائس الإنجيلية الوطنية (البروتستانتية) والكاثوليكية والأرثوذكسية القبطية والأرثوذكسية الأرمنية والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك (المالكية) والأنجليكانية. وقد عملت ثلاث جماعات مع عدد من الجهات الحكومية في تصريف أمورها الخاصة. وقد شملت تلك الجهات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي تتولى إصدار التأشيرات وتراخيص العمل لرجال الدين ومساعدتهم، ووزارة الخارجية وبلدية الكويت التي تتولى إصدار تراخيص البناء وتتعامل مع القضايا المتعلقة باستخدام الأرض، ووزارة الداخلية التي تتحمل مسؤولية قضايا الأمن وحماية الشرطة لأماكن العبادة. وقد فرضت الحكومة حصصاً محددة على عدد رجال الدين ومساعدتهم الذين تستطيع الجماعات المسيحية المعترف بها رسمياً استفادتهم إلى البلاد. ومع ذلك، إن تم استيفاء عدد الحصص وطلبت المجموعات المسجلة مزيداً من الحصص، كانت غالباً ما تحصل عليها. بالإضافة إلى الكنائس المسيحية المسجلة، كان هناك أيضاً العديد من الجماعات المسيحية غير المعترف بها والتي كان عدد معتنقيها متدنياً.

ولا تعترف الحكومة بالجماعات الدينية غير المعترف بها في القرآن، مثل البهائية والبوذية والهندوسية والسيخية. ولم يتمكن أفراد المجموعات غير المعترف بها من الحصول على تأشيرات ولم يتسنى الحصول على تصاريح إقامة لرجال الدين وغيرهم من الموظفين، وبناء أماكن عبادة أو مرافق دينية أخرى، أو الطلب

KUWAIT

من الشرطة توفير الأمن والحماية لأحد أماكن العبادة. وتعين على الزعماء الدينيين الأجانب التابعين لمجموعات دينية غير معترف بها الدخول إلى البلاد كعمال غير دينيين، مما تطلب منهم خدمة أتباعهم خارج نطاق عملهم المنتظم، غير الديني.

الكنائس التي تقدمت بطلب الحصول على تراخيص لبناء أماكن جديدة للعبادة اضطرت للانتظار لسنوات. كما تم رفض مثل هذه الطلبات في بعض الحالات أو تم رفضها على أسس فنية. واعتبرت معظم الكنائس المسيحية المعترف بها مرافقها القائمة غير كافية لخدمة مجتمعاتها وقد واجهت مشاكل كبيرة في الحصول على الموافقات المناسبة من المجالس البلدية لتشييد مرافق جديدة. وقد عبر أبناء الطائفة الشيعية عن القلق بشأن قلة عدد مساجد الشيعة نسبياً بسبب بطء الحكومة في الموافقة على بناء مساجد جديدة وترميم المساجد القائمة. وقامت الحكومة منذ عام 2001، بمنح تراخيص ووافقت على بناء أقل من عشرة مساجد جديدة للشيعة. وكان هناك 35 مسجداً للشيعة على مستوى البلاد، أحد تلك المساجد تمت الموافقة عليه في عام 2012 وكان لا يزال تحت الإنشاء. في أغسطس/آب رفض وزير شؤون الإسكان بناء مسجد آخر جديد للشيعة في حي سعد العبد الله على الرغم من أن الخطة كانت قد حظيت بموافقة السلطات البلدية.

وقد مولت الحكومة وفرضت رقابة مباشرة على المؤسسات السنوية. كما عينت الحكومة أئمة السنة وراقبت الخطب التي يلقونها في صلاة الجمعة، كما قامت أيضاً بتمويل بناء مساجد السنة. في أكتوبر/تشرين الأول، على سبيل المثال، قالت الحكومة أنها ستقوم بتوقيف نشاط أي إمام يرفض تسجيل خطب الجمعة التي يلقيها، بحسب ما تقتضيه اللوائح. وقد تم في بعض الحالات توقيف أئمة سنة عن العمل لإلقاءهم خطاباً اعتبرتها الحكومة ذات طابع تحريضي. في سبتمبر/أيلول أوقفت الحكومة خمسة أئمة عن العمل لانتهاك القواعد الحكومية ضد الانخراط في السياسة أثناء إلقاء المواعظ، وفي نوفمبر/تشرين الثاني علقت عمل ثلاثة أئمة إضافيين لتطرقهم للقضايا السياسية والطائفية خلال خطبهم. لم تمويل الحكومة أو تفرض رقابة على مساجد الشيعة التي تمويلها الطائفة الشيعية.

وسمحت الحكومة للمصلين الشيعة بالتجمع سلمياً في الأماكن العامة للمشاركة في شعائر يوم عاشوراء ووفرت الحماية الأمنية للأحياء الشيعية. غير أن الحكومة لم تسمح بتمثيل استشهاد الحسين في الأماكن العامة ولم تسمح بالقيام بمسيرات عامة في ذكرى عاشوراء خلال العام.

ومن بين الجماعات الأخرى التي لم تحظ باعتراف رسمي كانت كنيسة مار توما الهندية الأرثوذكسية، وكنيسة يسوع المسيح لقديسي الأيام الأخيرة (المورمون)، وكنيسة المجيبين السبتيين. وقد سمحت الحكومة للجماعات الدينية غير المعترف بها بممارسة نشاطها في فيلات تستأجرها تلك الجماعات أو في منازل خاصة أو في مرافق تابعة لكنائس معترف بها. وأفاد أعضاء هذه التجمعات الدينية بأنهم استطاعوا إقامة شعائر العبادة دون أي تدخل من قبل الحكومة بشرط عدم قيامهم بمضايقة جيرانهم أو انتهاك القوانين المتعلقة بالتجمع والتبشير. كما منعت السلطات أيضاً هذه الجماعات من إظهار إشارات أو رموز دينية، كالصليب أو اسم الطائفة، خارج أي مبنى، ومن القيام بأنشطة عامة. وفي حالة واحدة، قال جمهور الكنيسة أن الأجهزة الأمنية تفرض قيوداً متزايدة على عقد أية تجمعات عامة غير مرخصة، بما فيها الدينية.

وعرقلت السلطات البلدية التجمعات الدينية في الأماكن الخاصة وضغطت على أصحاب الأملاك الذين قاموا بتأجير عقارات لكنائس غير مرخصة. وقام أحد المالكين فجأة بإرغام أفراد التجمعات بمغادرة الفيلا، يزعم أن ذلك كان بطلب من السلطات المحلية.

KUWAIT

لم تسمح الحكومة بإقامة دور نشر غير إسلامية. وعلى الرغم من تلك القيود نشرت عدة كنائس مواد دينية لاستخدامها بشكل حصري من قبل أتباعها. وقد سمحت الحكومة لشركة خاصة تُدعى "بوك هاوس" (House Company Ltd Book) باستيراد نسخ من العهدين القديم والجديد ومن مواد دينية مسيحية أخرى لاستخدامها حصراً من قبل الجاليات المسيحية التي تعترف الحكومة بها، شرط عدم اشتغال أي منها على أي تحقير للإسلام.

وقد طلبت وزارة التربية والتعليم من مدراء المدارس محو أي إشارة إلى إسرائيل أو إلى محرقة اليهود (الهولوكوست) من الكتب الروائية وغير الروائية والكتب الدراسية الإنجليزية. ولم يُسمح للأساتذة في المدارس البريطانية بتعليم مادة الأديان المقارنة، على الرغم من ضرورة إدراج هذه المادة ضمن المقرر الدراسي البريطاني.

وكان الشيعة ممثلين في قوات الشرطة والأجهزة العسكرية/الأمنية، وإن لم يكن في جميع الفروع وغالباً ليس في مناصب قيادية. وزعم بعض الشيعة بأن "سقفاً زجاجياً" من التمييز حال دون حصولهم على مناصب قيادية في بعض منظمات القطاع الخاص هذه، بما في ذلك الأجهزة الأمنية. ومنذ عام 2006، عين رئيس الوزراء اثنين من الوزراء الشيعة لكل مجلس وزراء، بما في ذلك المجلس الحالي. كما كان للأمير عدد من المستشارين الشيعة رفيعي المستوى.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

وردت تقارير تفيد بوقوع انتهاكات وتمييز على أساس الانتماء الديني أو المعتقد أو الممارسة الدينية. وهناك أقلية ضئيلة تجاهر بمعارضتها لوجود الجماعات غير المسلمة في البلاد ورفضت شرعية الإسلام الشيعي. وقد ساهمت الأحداث الإقليمية، بما في ذلك الصراع في سوريا والاحتجاجات الشعبية في البحرين في رفع حدة التوترات الطائفية بين السنة والشيعة خلال العام.

ووقعت أعمال تخريب للمساجد السنية والشيعة على حد سواء، على الرغم من أنه لم يتضح بعد ما إذا كان الجناة قد تصرفوا لأسباب طائفية. في أبريل/نيسان ألقى رجل حجارة من خلال نوافذ مسجد شيعي. وقد ألقى القبض على الجاني لكنه ادعى ان تصرفاته لم تكن لدوافع طائفية. وأدان رئيس الوزراء بالوكالة، فضلاً عن زعماء دينيين كبار من السنة والشيعة، الهجوم.

في أكتوبر/تشرين الأول سطا رجل على مسجدين سنيين وحرق نسخاً من القرآن. وقد أُلقت الشرطة القبض على الجاني وأدانت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية العمل التخريبي.

وقد وزع رجل الدين السني والأستاذ في جامعة الكويت شافي العجمي خطباً وأشرطة فيديو ضد الشيعة على مدار العام، وقاد مسيرة في يونيو/حزيران، احتفل خلالها بموت الشيعة في سوريا. في أغسطس/آب حظرت وزارة الإعلام العجمي من الظهور على محطات التلفزيون أو التحدث في المحطات الإذاعية التي ترعاها الدولة رداً على تعليقاته الطائفية.

KUWAIT

لم يكن هناك مواطنون يهود معروفون في الدولة، كما لم يتواجد فيها إلا عدد قليل جداً من اليهود بين العمال الأجانب المقيمين. نُشرت التعليقات السلبية بشأن اليهود في وسائل الإعلام. وقد أشار أحد الكتاب، وائل الحساوي، إلى مجلس الأمن الدولي بأنه "نادي اليهود"، في حين ادعى كاتب آخر، محمد الشيباني، في أغسطس/آب أن الولايات المتحدة كانت تعمل على زعزعة الاستقرار في مصر لاستبداله بـ "نظام مصري-أمريكي-يهودي". وغالباً ما نبع هذا الخطاب المعادي للسامية من إسلاميين ينصبون أنفسهم (كدعاة وواعظين)، أو من كتاب المقال (الرأي) المحافظين. وغالباً ما خلط كتاب المقالات بين أفعال الإسرائيليين وبين اليهود على نطاق أوسع.

وقد تمكنت بعض الكنائس التي لم تجد مكاناً آخر للاجتماع من التجمع في مبانٍ مملوكة من قبل الحكومة خلال عطل نهاية الأسبوع. وذكر ممثلون عن بعض تلك الكنائس أنه كانت هناك ضغوط من المجتمع على مالكي أو مديري تلك المرافق كي يمتنعوا عن السماح للكنائس باستخدامها كأماكن للتجمع.

وقد احتفل الكثير من الفنادق والمتاجر ومؤسسات الأعمال الأخرى التي يتعامل معها المواطنون وغير المواطنين أيضاً علناً بالأعياد غير الإسلامية كعيد الميلاد وعيد الفصح وعيد ديوالي. فخلال موسم عيد الميلاد زينت المتاجر والمراكز التجارية والبيوت بأشجار عيد الميلاد وبالأضواء وبثت موسيقى عيد الميلاد في الأماكن العامة وعلى الراديو، بما في ذلك أناشيد كلماتها ذات طابع مسيحي صريح. وكانت زينة عيد الميلاد معروضة للبيع على نطاق واسع. ولم يبلِّغ أي من المحلات الكثيرة التي عرضت مواد خاصة بعيد الميلاد عن وقوع أية حوادث سلبية. وقد نشرت وسائل الإعلام المطبوعة بانتظام تقارير عن احتفالات عيد الميلاد، بما في ذلك تخصيص ملحقات تكميلية كبيرة تشرح بالتفصيل الأهمية الدينية لعيد الميلاد. في ديسمبر/كانون الأول أذان العديد من جماعات المجتمع المدني دعوات من بعض الجماعات والأفراد تنهي عن الاحتفال بعيد الميلاد. ولم تكن الدعوات لحظر الاحتفالات بعيد الميلاد مألوفة.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

اجتمع السفير ومسؤولون من السفارة على نحو منتظم مع ممثلين عن الحكومة وعن جماعات دينية محلية معترف وغير معترف بها لتشجيع حرية وممارسة الاعتقاد. كما اجتمع موظفون من السفارة مع مجموعات معنية بحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات غير الحكومية للدعوة إلى مزيد من الحرية الدينية. ورشحت السفارة مهنين محليين من الشباب لتبادل زيارات للولايات المتحدة تركز على الحوار بين الأديان، وعملت بشكل وثيق مع خريجي برامج تبادل أخرى لتمولها الولايات المتحدة وتعني بالحرية الدينية.

وقد اجتمع السفير وموظفون آخرون من السفارة الأمريكية بممثلين عن الحكومة وبحثوا معهم مرافق العبادة المزدحمة وغير الكافية لمعظم المجموعات الدينية الأقلية. كما طلبت السفارة أيضاً المساعدة من الحكومة للحد من تصرفات السلطات التي عرقلت بناء مرافق جديدة للعبادة.